التنظيم القانوني الدولي لإدارة الحقول النفطية المشتركة بين الدول-دراسة تطبيقه على الحقول المشتركة بين العراق والكويت-

أ. صباح غني طراد
وزارة البلديات والاعمار والاسكان والاشغال العامة
Email : Sabhalkhzay555@gmail.com

الملخـــص

تكفلت قواعد القانون الدولي العام حل المنازعات الدائرة بين الدول التي تمتلك حقول نفطية مشتركة وذلك عن طريق وضع الاطر القانونية الكفيلة بتفادي النزاعات المستقبلية أو العمل على رفعها, والمعنى المتقدم نجده منطبقاً على الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت اذ يمتد الحقل النفطي بينهما في حدود دولتين أو أكثر، ويبدأ من دولة معينة، ويمر بدولة أخرى، وقد يقع في إحدى الدولتين ويخترق جزئياً حدود الدولة أو الدول الأخرى. ويتطلب تنظيم هذا الأمر إبرام اتفاقيات ثنائية بين الأطراف المستغلة لإدارة الحقل. ولذلك فإن مشكلة الحقول النفطية المشتركة بين دول الجوار تثير أكثر من سؤال وسؤال حول أهلية هذه الحقول ومدى أحقية كل طرف في استغلالها, إذ أنه مما لا شك أن تداخل الحقول النفطية بين الدول المتجاورة يفرض واقعاً جغرافياً ونفطياً، ويلزمها بإبرام اتفاقيات ثنائية وعقود استغلال مشترك بحصص تتناسب مع حجم النفط الموجود في أعماق الحقول التي تمتد إلى ما وراء الحدود .

الكلمات المفتاحية: الادارة، الحدود، الحقول النفطية المشتركة، التنمية المستدامة ،التعاون الدولي.

The International Legal Organization for the Management of Oil Fields Shared Between Countries - A Study of Its Application to the Shared Fields Between Iraq and Kuwait

Prof . Sabah Ghani Tarad
Ministry of Municipalities Construction Housing and Public Works
Email : Sabhalkhzay555@gmail.com

Abstract

The rules of public international law have provided solutions for disputes arising between states that share common oil fields by establishing legal frameworks that can prevent future disputes or work towards resolving them. This concept is applicable to the shared oil fields between Iraq and Kuwait, as the oil field extends across the borders of two or more states, starting from one state and passing through another, and may partially cross the borders of one or both states. Organizing this matter requires the conclusion of bilateral agreements between the parties exploiting the field. Therefore, the issue of shared oil fields between neighboring countries raises several questions regarding the legitimacy of these fields and the rights of each party to exploit them. It is undeniable that the overlap of oil fields between neighboring states imposes a geographical and oil-related reality, necessitating the conclusion of bilateral agreements and joint exploitation contracts with shares proportional to the amount of oil present in the depths of the fields that extend beyond the borders.

Keywords: Management , Borders , Shared Oil Fields ,Sustainable Development , International Cooperation .

المقدمة

يمتد الحقل النفطي في حدود دولتين أو أكثر، ويبدأ من دولة معينة، ويمر بدولة أخرى، وقد يقع في إحدى الدولتين ويخترق جزئياً حدود الدولة أو الدول الأخرى. ويتطلب تنظيم هذا الأمر إبرام اتفاقيات ثنائية بين الأطراف المستغلة لإدارة الحقل. ولذلك فإن مشكلة الحقول النفطية المشتركة بين دول الجوار تثير أكثر من سؤال وسؤال حول أهلية هذه الحقول ومدى أحقية كل طرف في استغلالها. لا شك أن تداخل الحقول النفطية بين الدول المتجاورة يفرض واقعاً جغرافياً ونفطياً، ويلزمها بإبرام اتفاقيات ثنائية وعقود استغلال مشترك بحصص تتناسب مع حجم النفط الموجود في أعماق الحقول. التي تمتد إلى ما وراء الحدود. وتعتبر آلية مراقبة واحتساب الحصص وأحجامها وكمياتها من أهم مهام الهيئات الدولية المحايدة المتخصصة في هذا المجال. لكن إثارة هذه القضايا والمطالبة بالحقوق والمستحقات يثير بعض الصراعات السياسية في الشرق الأوسط ويتسبب في تجدد الصراعات. وتوصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات والتوصيات. وأهمها أن تفرد كل دولة في استغلال حصتها من الحقول النفطية المشتركة لا يخدم المصالح الاقتصادية لهذه الدول ما لم يكن هناك تعاون وتنسيق وثيق في عمليات الاستغلال والإنتاج، وتحمل تكاليف التنمية. الحقل حسب حصة كل طرف.

وفي العراق توجد حقول مشتركة مع الكويت, إذ إن هناك حوالي ٣٠٪من حقول العراق المشتركة مع جيرانه مع الكويت (٧ حقول من أصل ٢٤ حقلاً) منها ٣ حقول فعّالة (الرميلة، سفوان، الزبير) يقابلها على الجانب الكويتي (الرتقة، العبدلي، الزبير) وهناك ٤ خاملة", كما أن كمية النفط المستخرج من الحقول الثلاثة من الجانب الكويتي بحوالي ١٠٠ الف برميل نفط يومياً منها حوالي ٦٠ الف برميل من حقل الرتقة" .

ولغرض الوقوف على ما تقدم في ضوء الحقول المشتركة بين العراق ودولة الكويت, فإننا سنقسم هذا البحث على مبحثين, نبين في المبحث الاول مفهوم ادارة الحقول النفطية المشتركة, أما المبحث الثاني فنعمد فيه الى بيان قواعد ادارة الحقول النفطية المشتركة وتطبيقاتها بين العراق والكويت وينتهي البحث بخاتمة يتضمن أهم النتائج والمقترحات .

الباحث

المبحث الاول/ التعريف بإدارة الحقول النفطية المشتركة

تشتمل الاتفاقيات الدولية على مجموعة من الأحكام المشتركة منها عدم القيام بمساس بالحقوق السيادية لكل طرف على الحقل المتنازع عليه؛ وكذلك الترتيبات المؤسسية، وفي بعض الأحيان، يتم وضع تطبيق نظام ترخيص المواد الهيدروكربونية؛ بما فيه تسوية المنازعات؛ وحماية البيئة؛ وحماية حقوق الطرف الثالث, ولغرض الوقوف على ذلك ينبغي تقسيم هذا المبحث على مطلبين :

المطلب الاول/ مفهوم إدارة الحقول النفطية المشتركة

يثير موضوع الحقول النفطية المشتركة وادارتها تساؤلات عدة عن مفهومها وانواعها ومعيار الاشتراك فيها, فالحقول النفطية المشتركة هو مصطلح يراد الحقول التي يكون لها امتداد عبر حدود دولتين أو أكثر، فالحقل النفطي يمتد في حدود دولتين أو اكثر، فيبدأ من دولة معينة، وينتهي عند دولة أخرى و قد يكون متمركزاً في إحدى الدولتين و مخترقاً في جانب منه لحدود دولة او دول اخرى[١], وهذا التعريف قد أبرز جانب الامتداد الجغرافي للحقل النفطي بين الدول والذي يعد العامل الاساس لمعرفة أن حقلاً نفطياً ما مشتركاً من عدمه, ولذا فإن الحقل النفطي المشترك وفقاً لما تقدم هو كل مستودع خام تشترك به دولتين أو أكثر .

وإن تعريف الحقل النفطي المشترك بأنه هي الحقول التي يكون لها امتداد عبر حدود دولتين أو أكثر، فالحقل النفطي يمتد في حدود الدولتين أو أكثر، إذ يبدأ من الدولة –أ– ويمر عبر الدولة –ب– وقد يكون متمركزاً في إحدى الدولتين ومخترقا في جانب منه لحدود الدولة أو الدولة الاخرى, فالحقول المشتركة توصف بأن لها امتدادات جيولوجية عابرة للحدود، فهي حقول يمتد إنتاجها، أو مخزونها عبر حدود الدولتين، مع اختلاف نسب الإنتاج والمخزون من حقل إلى أخر ومن دولة إلى أخرى وبحسب طبيعة تكوين الحقل، والأرض وارتفاعها[٢] وانخفاضها، وطريقة استغلال الحقل واستثماره من حيث الحفر والتنقيب والاستخراج وتلعب المعدات المستخدمة في الاستخراج دوراً كبيراً في ذلك، ومن الحقول النفطية المشتركة والتي تمثل موضوع الدراسة: حقل الخفجي وحقل الوفرة –المنطقة المحايدة– بين كل من الكويت والسعودية.

وللحقول النفطية أنواع[٣] وهي :

أولاً –من حيث عدد الدول المشتركة، وينقسم إلى نوعين:

أ– الحقول المشتركة الثنائية، وهي التي تقع بين حدود دولتين[٤].

ب– الحقول المشتركة الجماعية[٥]، وهي التي تقع أو تمتد داخل حدود أكثر من دولتين، فتكون هناك منطقة مثلثة تحتوي على حقول نفطية تشترك فيها ثالث دول أو أكثر.

ثانياً–من حيث مكان تواجد الحقل النفطي، وتقسم إلى نوعين:

أ- الحقول النفطية المشتركة البرية[٦]، وهي الحقول التي تقع ضمن الحدود الدولية للدول الأطراف المشتركة في الحقل النفطي سواء كانت دولتين أو أكثر.

ب- الحقول النفطية المشتركة البحرية[٧]، وهي الحقول التي تمتد أو تقع ضمن الحدود الدولية البحرية للدول التي تشترك في الحقل النفطي.

يبنى على ذلك أن معيار الاشتراك بيم الدولتين هو أن يكون عابراً للحدود ويقع بين أكثر من دولة, أي أن الحقل النفطي يشترط عند عبوره للحدود أن يكون في منطقة لا تتبع له فان كانت في بحره الاقليمي –وان كان خارج حدود الدولة- فيعد وطنياً في هذه الحالة, وإن حصل وإن أثير نزاع قانوني حول معيار الاشتراك في الحقول النفطية فيمكن حله عن طريق الودية أو القضائية .

فعلى سبيل المثال تقوم بعضاً من الدول بإنشاء رواسب مشتركة من النفط والغاز الطبيعي، عدما تكون المنطقة لا تشير إلى منطقة جغرافية معينة لدول ما فحس، بل إلى أكثر من دولة، أي انه تحدد الدول الأطراف حجمها من خلال لجنة فنية مختلطة، مخولة بحساب الموارد في الموقع (النمسا وتشيكوسلوفاكيا) ١٩٦٠), وبهذا يتم تحديد المناطق الجغرافية بدقة فيما يتعلق بالموارد (النرويج–المملكة المتحدة، ١٩٧٦), وقد يكون الامر عبر إنشاء منطقة تنمية مشتركة، مقسمة بخط مؤقت يفصل بين منطقتين فرعيتين، واحدة لكل دولة (جمهورية ألمانيا الاتحادية – هولندا، ١٩٦٢) أو أي عدد من المناطق الفرعية حسب الحاجة (اليابان – كوريا، ١٩٧٤), أو من خلال إنشاء منطقة تنمية مشتركة (البحرين – السعودية، ١٩٥٨) أو نظام مشترك (إيران – الشارقة، ١٩٧١) أو منطقة مشتركة (السعودية – السودان، ١٩٧٤), أو أنه يتم تحديد مخطط ترسيم الحدود لإنشاء منطقة محمية (أستراليا–بابوا غينيا الجديدة، ١٩٧٨) أو منطقة تعاون، تحددها الإحداثيات الجغرافية والمساحة .

المطلب الثاني/ مبررات وضع الاطار القانوني لإدارة الحقول النفطية المشتركة

لن يتم تحقيق مستوى الإنتاج التجاري لموارد النفط والغاز غير التقليدية او المشتركة بسهولة دون اتخاذ تدابير هندسية واسعة النطاق، ناهيك عن تكاليف التشغيل الإضافية، والمتطلبات الأكثر صرامة للسلامة والبيئة، والتقلبات المنخفضة في أسعار النفط والغاز، وما إلى ذلك، مما يؤدي إلى زعزعة ثقة هؤلاء المستثمرين[٨], ولذلك، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير غير تقليدية لتوجيه عمليات استكشاف واستغلال موارد النفط والغاز غير التقليدية. ومن ثم، فقد فان طرحنا لمفهوم الاستكشاف والتطوير المشترك بين الدول من خلال دمج منهجيات البحث

وتقنيات التشغيل لمجموعة متنوعة من موارد النفط والغاز لتحقيق التحليل والبناء والتجميع والاستغلال لمصادر هيدروكربونية متعددة في نفس الوقت[٩]. بهذه الطريقة، من المحتمل أن يتحول التداخل غير المنظم بين الخليط الناتج من تدفق الهيدروكربون والذي يؤدي إلى تقليل معدل تدفق البئر الواحد إلى قوة ديناميكية متبادلة لتعزيز معدل تدفق البئر. كما نشير إلى أن حتمية الاستكشاف والتطوير المشترك تحددها ظروف حدوث موارد النفط والغاز، وتعتمد جدواها على التقدم التكنولوجي، وتعزى طبيعتها الشاقة وطويلة الأجل إلى سوق الطاقة والبيئة الحاليين. . وعلى الرغم من المشاكل والصعوبات المختلفة، فإننا نعتقد أن الاستكشاف والتطوير المشترك سيكون خيارًا ممكنًا لتحقيق خفض التكاليف وتعزيز الإنتاج والمنافع، وتعزيز ثقة المستثمرين، ورفع الاستخدام الشامل للطاقة، وتعزيز كفاءة إمدادات الطاقة[١٠].

وتطبيقاً لذلك فقد وقعت المكسيك والولايات المتحدة معاهدة في عام ١٩٧٠ لتحديد الحدود البحرية لكل دولة على بعد ١٢ ميل (١٩ كم). في ديسمبر ١٩٧٠، اعتمدت الأمم المتحدة القرار رقم ٢٧٤٩ بشأن اتفاقية قانون البحار لمنح كل دولة الحق في تطوير الموارد الطبيعية في منطقتها الاقتصادية الخالصة (EEZ)، وهي منطقة تبلغ مساحتها ٢٠٠ ميل (٣٢٢ كم) قبالة سواحلها. ساحل. في حالة تداخل المناطق، فإن قانون البحار يتطلب من الدول التوقيع على معاهدات حدود بحرية منفصلة.

إذ أعلنت كل من الحكومتين المكسيكية والأمريكية سيادتهما وولايتهما على المنطقة. وفي عام ١٩٧٦، تم التوقيع على اتفاقية الاعتراف المؤقت بالحدود البحرية بين المكسيك والولايات المتحدة، وفي عام ١٩٧٧ اتفق البلدان على ترقية الاتفاقية المؤقتة إلى معاهدة. تمت الموافقة على هذه المعاهدة من قبل مجلس الشيوخ المكسيكي في ديسمبر ١٩٧٨ وصدقت عليها الحكومة المكسيكية في عام[١١] ١٩٧٩ .

وفي ٢٣ يناير ١٩٧٩، أرسل رئيس الولايات المتحدة المعاهدة إلى مجلس الشيوخ للتصديق عليها. وفي حين قدمت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ تقريرا إيجابيا عن المعاهدة إلى مجلس الشيوخ بكامل هيئته، إلا أن مجلس الشيوخ رفض التصديق عليها في عام ١٩٨٠.

وفي المقاطعات النفطية حيث تم اكتشاف خزانات عبر الحدود، على سبيل المثال الحقول عبر النرويج وبريطانيا في بحر الشمال، اتفقت الحكومات على إطار مشترك لتطوير هذه الموارد. هناك العديد من الأمثلة الأخرى لاتفاقيات الإنتاج المشترك بين الدول التي تتقاسم موارد هيدروكربونية مشتركة: الكويت والمملكة العربية السعودية (١٩٢٢)؛ النمسا وتشيكوسلوفاكيا

(١٩٦٠)؛ جمهورية ألمانيا الاتحادية وهولندا (١٩٦٢)؛ أبو ظبي وقطر (١٩٦٩)؛ إيران والشارقة (١٩٧١)؛ اليابان وكوريا (١٩٧٤)؛ فرنسا وإسبانيا (١٩٧٤)؛ المملكة العربية السعودية والسودان (١٩٧٤); أستراليا وبابوا غينيا الجديدة (١٩٧٨)؛ ماليزيا وتايلاند (١٩٧٩)؛ أيسلندا والنرويج (١٩٨١)؛ البحرين والمملكة العربية السعودية (١٩٥٨ و١٩٨٣)؛ أستراليا وإندونيسيا (١٩٨٩)؛ ماليزيا وفيتنام (١٩٩٠)؛ غينيا بيساو والسنغال (١٩٩٣)؛ أستراليا وتيمور الغربية (٢٠٠٣)، بالإضافة إلى أمثلة في أمريكا اللاتينية في الاتفاقيات التي تشمل البرازيل وكولومبيا والإكوادور، أو فنزويلا وترينيداد وتوباغو.

ويمكن القول بان مبررات التنظيم المشترك بين الدول مرده الى الاتي :

١–تفادي النزاعات القانونية حول الاستكشاف والاستثمار الذي يؤدي حتماً الى تعارض المصالح بين الدول .

٢–لغرض الاستفادة من هذه الموارد بما يحقق أقصى غايات المنافع بين الدول, وهذا الامر لا يمكن تحققه ما لم يتحقق الاتفاق المشترك ذلك الذي تقره قواعد القانون الدولي .

المبحث الثاني/ معوقات وطرق ادارة الحقول النفطية المشتركة وتطبيقاتها بين العراق والكوت

تتراوح الترتيبات في مجالات التنمية المشتركة من خطط التعاون البسيطة إلى الأنظمة المعقدة والمنظمة للغاية للولاية القضائية وتقاسم الإيرادات. عادة ما تؤدي مسألة السيادة المتنافسة أو المطالبات القضائية أو الحدود إلى إنشاء مناطق تنمية مشتركة. عندما تكون الحدود موجودة، تساعد الاتفاقيات على تجنب الانتهاك المحتمل للحقوق مثل إنتاج الموارد من الجانب الآخر. ويمكن أن تساعد الاتفاقية أيضًا في تحديد الحدود الحدودية من خلال فصل قضية الموارد الأساسية، والتي سيتم التعامل معها من خلال نظام مشترك. واستناداً إلى الحلول التي تم التوصل إليها لمشاكل مماثلة في مناطق أخرى من العالم، فإن التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة الخزانات النفطية العابرة للحدود يمكن أن:

المطلب الاول/ معوقات ادارة الحقول النفطية المشتركة وتطبيقاتها بين العراق والكوت

رسم بروتوكول العقير لعام ١٩٢٢ الحدود بين الكويت والمملكة العربية السعودية والعراق. خلال هذا المؤتمر، خصص السير بيرسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق، جزءًا كبيرًا من الكويت التاريخية لعبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود[١٢]، الذي أسس لاحقًا المملكة العربية السعودية بعد عقد من الزمن ومع ذلك، ظلت المنطقة المحايدة التي تبلغ مساحتها حوالي ٧٠٠٠ كيلومتر مربع بين الكويت والمملكة العربية السعودية غير محددة حتى عام ١٩٧٠[١٣].

وقد اعتمد تشكيل العراق على الولايات العثمانية السابقة الموصل وبغداد والبصرة. تم ترسيم الحدود بين الكويت والعراق بسلاسة نسبية، نظرًا لوضع البلدين تحت النفوذ البريطاني. وبعد الحكم العثماني، انتقلت المنطقة إلى الحماية البريطانية في عام ١٨٩٩. ومع ذلك، كان ترسيم الحدود تعسفياً، مما أدى إلى توترات عديدة بين العراق وجيرانه. وسرعان ما أعلن العراق أن الكويت جزء لا يتجزأ من محافظة البصرة[١٤].

خلال ثلاثينيات القرن العشرين، كان لترسيم الحدود الإقليمية أهمية كبيرة بالنسبة للعراق، لا سيما في سعيه للانضمام إلى عصبة الأمم. تفرض متطلبات العضوية حدودًا محددة بوضوح للدول المتقدمة. وبالتالي، كان على بغداد أن تدخل في مفاوضات مع الكويت لحل النزاع الحدودي[١٥].

وبعد عام ١٩٩٠ وبسبب دخول العراق للكويت وما رافقه من مشاكل بين البلدين اصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٧ مايو ١٩٩٣، الذي أعاد الحدود التي تم التفاوض عليها منذ اتفاق ٤ أكتوبر ١٩٦٣.

وقد تم بموجب القرار إنشاء لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة لترسيم الأراضي ونهر خور عبد الله والحدود الساحلية بين البلدين (الأمم المتحدة، ١٩٩٣), إلا أن القرار ٨٣٣ لم يشمل كامل الحدود البحرية. وبالتالي، كان على الحكومتين التوصل إلى اتفاق لحل هذه الخلافات. وتوصل البلدان إلى توافق في الآراء في عام ٢٠١٢، وصدقت عليه الهيئتان التشريعيتان في عام ٢٠١٣[١٦] .

تم تكليف لجنة عام ١٩٩٣ بترسيم ثلاثة أقسام رئيسية من الحدود: الأجزاء الغربية والشمالية والشرقية، ويشار إلى هذا الأخير أيضًا بقطاع خور عبد الله (يتم تناوله في القسم المخصص للحدود البحرية). ولتحقيق ذلك، قامت اللجنة بدراسة دقيقة للعديد من الوثائق لتحديد المسار الدقيق للحدود قبل الشروع في ترسيم الحدود. ومع ذلك، ظهرت تحديات عديدة لأن اتفاق عام ١٩٦٣، الذي أعاد التأكيد على محتويات رسالتي ١٩٢٣ و١٩٣٢، افتقر إلى وصف تفصيلي للحدود .

وتم ترسيم إجمالي ٢٠٠ كيلومتر من الحدود مع تركيب ١٠٦ أعمدة وعلامات وسيطة (الحدود السيادية، S.D - B). أثناء ترسيم القطاع الشمالي، فقد العراق السيطرة على بعض حقول النفط لصالح الكويت، مما يمثل تعديلاً إقليميًا كبيرًا لصالح الكويت, ان عدم ترسيم الحدود بشكله النهائي يعد عائقاً امام كل فرض الاستغلال المشترك للحقول النفطية بين العراق والكويت, ولذا يدعو في هذا البحث العراق الى بذل الجهود الدبلوماسية مع دولة الكويت لإتمام عملية الترسيم بما يضمن استغلالاً امثل للموارد على الحدود البرية والبحرية المشتركة بينهما .

المطلب الثاني/ طرق ادارة الحقول النفطية المشتركة وتطبيقاتها بين العراق والكويت

هنالك عدة طرق لإدارة الحقول النفطية المشتركة وتطبيقاتها بين العراق والكوت والتي تم تبني بعضها والعزوف عن الاخر, ولغرض بيان ذلك نوضحه على النحو الاتي :

اولا: الادارة المباشرة المشتركة

ان هذه الطريقة تعني أن تدير الدولتين حقولهما النفطية بشكل مشترك[١٧], وقد تم تطبيقها عملياً في العديد من الدول فإن الاكتشاف المتوقع لحقول النفط التي تعبر الحدود الجديدة بين روسيا والنرويج في بحر بارنتس قد يعني أن كلا الطرفين سيطالبان بنفس الموارد الجوفية. وتنص معاهدة ترسيم الحدود البحرية في بحر بارنتس والمحيط المتجمد الشمالي (معاهدة بارنتس) على ضرورة تطوير هذه الحقول كوحدة واحدة، تحكمها اتفاقية توحيد بين الحكومتين واتفاقية تشغيل مشتركة بين حاملي التراخيص على جانبي المنطقة. الحدود. تتمتع النرويج بخبرة تزيد عن ٤٠ عامًا في توحيد الحقول العابرة للحدود في بحر الشمال مع المملكة المتحدة. وتقتصر تجربة روسيا في تطوير حقول النفط العابرة للحدود على كازاخستان في بحر قزوين وعلى الشاطئ، حيث كانت إدارة الموارد الثنائية محكومة بمبادئ ومؤسسات أخرى. ورغم أن نص معاهدة بارنتس يعكس بوضوح الطريقة النرويجية في إدارة الحقول البحرية، فإنه لا يمنع الطريقة الروسية في القيام بذلك[١٨].

إذ نجد سببًا للاعتقاد بأن كلا الطرفين سيدخلان في مفاوضات حول حقل عابر للحدود في بحر بارنتس معتقدين أن فهمهما يعكس المفهوم الحقيقي للتوحيد. على الرغم من الاختلافات الموضوعية بين التشريعات والممارسات النرويجية والروسية، هناك أدلة على أن البلدين لديهما الكثير من القواسم المشتركة في المبادئ الأساسية. ومن المرجح أن تنشأ مناقشات بشأن الجوانب العملية لتنفيذ الوحدة الميدانية، وربما يتطلب التوصل إلى فهم مشترك بعض الوقت[١٩].

وبموجب هذه الطريقة فإن الدولتين تشتركان في إدارة الحقل النفطي المشترك و نظرا الى ان كلا من العراق و الكويت يفتقران لتطبيق هذا النوع من انواع الادارة بسبب عدم وجود مؤهلات فنية كافية لدى لشركات النفطية و عليه فلم يتم مناقشة هذه الطريقة بين العراق والكويت.

ثانياً: الادارة المشتركة غير المباشرة

ان عقود المشاركة النفطية بين الدول تهدف الى تطبيق مشاركة فعلية للدول المنتجة للنفط[٢٠]، تلك التي تعد من اكثر الانظمة النفطية تفدماً اذ يتم بموجبه أن تقوم إحدى الشركات

النفطية الاجنبية عن طريق استثمار اموالها بالعمليات النفطية المختلفة ابتداءً من مرحلة الاستكشاف والاستخراج مروراً بتأسيس البنى التحتية وانتهاءً بمرحلة الانتاج اي من خلال القيام بعمليات تطوير المكامن النفطية كافة مقابل حصولها على حصة متفق عليها من الانتاج وذلك بتسديد تكاليف الاستثمار من النفط المنتج والذي يحدد على اساس المواصفات الاقتصادية والجيولوجية للمكمن النفطي[٢١].

إن عقود المشاركة النفطية تعد اتفاقيات تبرم بين الدول المنتجة للنفط وشركات النفط الاجنبية تقوم بموجبها الشركات الاجنبية باستثمارات مكثفة من اجل التنقيب واستكشاف النفط ومن ثم استخراجه وصولا الى انتاج وتصدير النفط فهو عقد استثماري لجأت الدول اليها تجنبا لعقود الامتياز التي عانت منه الدول النامية[٢٢], وقد تم تعريف هذه العقود المشاركة النفطية بانها الاتفاق الذي يتم بموجبه الابرام بين الدولة المانحة للامتياز باعتبارها طرفا واحدى مؤسساتها الوطنية ومستثمر اجنبي كطرف اخر ويحصل بمقتضاه المستثمر الاجنبي على حق امتياز البحث واستغلال الثروات البترولية في مساحة محددة من اقليم الدولة ولفترة محدودة[٢٣].

وبموجب هذه الطريقة فقد اوكلت الحقول النفطية بين العراق والكويت الى الادارة عن طريق الشركات النفطية, اذ عقدت بين العراق والكويت مذكرة تفاهم بين وزارة النفط لكلا الدولتين في العام في ٢٠١٧ نشرت في الجريدة الرسمية الكويتية بالمرسوم رقم (٢١٧) لعام ٢٠١٧, وبموجب المذكرة فقد اتفقت وزارتا النفط الكويتية والعراقية على اختيار وتعاقد مع مكتب استشاري عالمي لغرض إعداد دراسة تتضمن وضع آلية مشتركة ومسودة اتفاقيتين لتطوير والاستغلال الأمثل للحقول المشتركة بشكل يضمن الحقوق السيادية والمصالح الاقتصادية لكلا الطرفين[٢٤], وقد تم وان ابرم عقداً سيبرم خلال الايام المقبلة مع شركة "ERC" البريطانية التي وقع عليها الاختيار من بين أربع شركات جرى دعوتها لهذا الغرض.

ونعتقد أن هذه الطريقة الافضل لاستثمار هذه الحقول كونها تتيح الاستفادة من الموارد النفطية بكفاءة عالية نظراً لما تمتلكه الشركات العالمية من موارد للتطور والامكانيات للقيام بهكذا مشاريع .

ثالثاً: التفويض بالإدارة والاستغلال الى احدى الدول

ويتم ذلك بتخويل إحدى الدول وتكليفها بجميع العمليات المتعلقة بالحقل المشترك، على أن تحصل بقية الاطراف على حصة أو نسبة من الإنتاج، كمواد عينية (حصة من النفط)، أو مبلغ من قيمة النفط المباع، وهذه الطريقة نادرة الحدوث[٢٥], وهذه الطريقة لم يتم اللجوء اليها بين الدولتين ونعتقد بأن ذلك مرده هو عدم إنهاء النقاط العالقة بين الدولتين, كما أن هذا الاسلوب تحفه المخاطر القانونية والفنية .

الخاتمة

أولا: النتائج

١. ان الحقول المشتركة على الحدود بين العراق والكويت تعد من الموارد المشتركة بين الدولتين وهي متعددة وتحتوي خزين استراتيجي مهم .
٢. لم يقم العراق والكويت بخطوات فاعلة لادارة حقولها النفطية اذ قطعا مرحلة طويلة من المفاوضات وعقد اللجان المشتركة التي توصلت الى حلول مستقبلية ومنها اسناد مهمة الادارة والاستكشاف الى شركة عالمية .
٣. ان الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت تحدو استغلالها عدد من المعوقات ومنها عدم ترسيم الحدود وعدم وجود اطار قانوني واضح بين الدولتين .

ثانياً: المقترحات

١. دعوة السلطة التنفيذية في العراق الى توقيع اتفاقية نفطية بين العراق والكويت طويلة الامد تأخذ على عاتقها تنظيم الاستغلال الامثل لهذه العقود .
٢. نقترح على المشرع العراقي تعديل قانون شركة النفط الوطنية وجعلها طرفاً في أي عقد او مذكرة تفاهم يتم عقده بين الطرفين.
٣. ترسيم الحدود بين الدولتين وتحديد ونسب كل دولة عن طريق لجان فنية مشتركة بين الدولتين حرصاً على تفادي النزاعات المستقبلية.

الهوامش

(١) سالم مقيق, التنظيم القانوني للحقول النفطية المشتركة في ضوء قواعد القانون الدولي العام, دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة, ٢٠١٩, ص ١٨ .

(٢) عامر علي سمير الدليمي, المنازعات الدولية في عقود النفط و طرق تسويتها, دار المنهل, عمان, ٢٠١٦, ص٢٩ .

(٣) سعد عبد القادر ماهر, العراق والكويت ..نزاع غير مشروع: الطبعة الثانية , من دون مطبعة, بدون مكان للطبع, ٢٠١٩, صفحة ١٦٣

(٤) روبرت سليتر, سلطة النفط, Hindawi Foundation, القاهرة, ٢٠٢٢, ص ١٥٣ .

(٥) د. عثمان سلمان غيلان العبودي, الإشكالات الدستورية والقانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية, المركز العربي للدراسات والنشر, القاهرة, ٢٠١٩, ص ٤٩٧ .

(٦) أزهار أحمد, تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم في النظام الفيدرالي, المركز القومي للإصدارات القانونية, القاهرة, ٢٠١٤, ص ٢٢٩ .

(٧) زياد عبد الرحمن علي الكوراني, رؤية جيوستراتيجية لمستقبل الصراعات الاقليمية في منطقة تزاحم الإستراتيجيات, دار ماجد, عمان, ٢٠١٨, ص ٦٩ .

(٨) فاروق القاسم، "النموذج النرويجي ادارة المصادر البترولية"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص١٢٩، الكويت، ٢٠١٠.

(٩) حسن رشك غياض، "السياسة النفطية في العراق، محددات الاستثمار الاجنبي والاستثمار الوطني"، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا/قسم الدراسات السياسية، ، ٢٠١٢, ص ١٩٤

(١٠) جواد كاظم البدري، "مقال بعنوان أسس توزيع الثروات في الانظمة الفيدرالية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد: ٢١٩٦، ص١٠، بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٩.

(١١) ينظر تفصيلا في ذلك سرور جعفر عبد الكاظم الخفاجي، "التنظيم الدستوري والقانوني لملكية وادارة الثروة النفطية وضماناته في ظل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ (دراسة مقارنة)"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد /كلية القانون، ص ٦٢، ٢٠٢٠.

(١٢) اروى هاشم عبد الحسن، مشكلات الحدود العربية العربية في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص١٢٠.

(١٣) خالد السرجاني، جذور الازمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ١٠٢، ١٩٩١، ص١٤.

(١٤) محمد عزيز عبد الحسن، الامم المتحدة والازمات الدولية ــ دراسة في ازمة الخليج الثانية، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص١٠٧.

(١٥) محمد ثامر السعدون: الحدود البحرية العراقية، اطروحة دكتوراه، الى كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١٠٦.

(١٦) وقد اصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارها بعدم دستورية الحكم بعد دستورية قانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٣ المتضمن تصديق الاتفاقية بين حكومة جمهورية العراق ودولة الكويت بشأن تنظيم الملاحة في خور عبد الله, كان هذا نص الفقرة الحكمية لقرار المحكمة الاتحادية العليا بالدعوى رقم ١٠٥ وموحدتها ١٩٤/اتحادية/٢٠٢٣ بعد الطعن بقانون تصديق هذه الاتفاقية, وقدمته وسائل الاعلام على انه الغاء للحدود بين الدولتين وعدم اعتراف من جانب العراق وبقرار قضائي بالحدود الدولية بين العراق والكويت في خور عبدالله التي رسمتها لجنة الامم المتحدة المكلفة باعادة ترسيم الحدود بين البلدين والمشكلة بقرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١, و الذي اصبح "خور عبدالله" بموجب قرار المحكمة الاتحادية ملكاً خالصاً للعراق وبقرارها الاحادي والانفرادي .

(١٧) د. هاني محمد كامل المنايلي ،اتفاق التحكيم وعقود الاستثمار البترولية ، دراسة على الدول العربية مقارنة بالتشريعات الوضيعة في العالم ، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،٢٠١٤ص٧٥

(١٨) د.بسمان نواف فتحي حسين الراشدي ، النظام القانوني للاستثمارات الاجنبية النفطية ، دار الفكر الجامعي ، كلية الحقوق الاسكندرية ،٢٠١٤ ص٧٦.

(١٩) د.نبيل جعفر عبد الرضا و.أ.خالد مطر مشاري ، مستقبل الدولة الريعية في العراق ، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة ، البصرة ط١,٢٠١٦ , ص١٦٠

(٢٠) ينظر د.بسمان نواف فتحي حسين الراشدي ، النظام القانوني للاستثمارات الاجنبية النفطية ، دار الفكر الجامعي ، كلية الحقوق الاسكندرية ،٢٠١٤ ص٧٦.

(٢١) نسرين عبد الحميد نبيه ، عقود شركات البترول ومستقبلها في الدول العربية والعالم ، الناشر منشاة المعارف بالاسكندرية ٢٠١٠، ص٤٩-٥٠.

(٢٢) د.خلود خالد الصادق بيوض, عقد الامتياز النفطي وتطبيقاته ،الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ،٢٠١١ ،ص١١٢و١١٣

(٢٣) كاوان اسماعيل ابراهيم ،عقود التنقيب عن النفط وانتاجه،دار الكتب القانونية (دار شتات للنشر والبرمجيات)،٢٠١١،ص ١٨٥.

(٢٤)ان العراق قد وقع في ٢١ شباطا فبراير الماضي على عقود استثمار شركتين إماراتية وصينية لستة من حقوله النفطية والغازية الحدودية مع الكويت وإيران لانتاج ربع مليون برميل من النفط الخام يومياً.

(٢٥) د. سعد علام – موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية – منظمة الخليج العربي – ط١ الدوحة قطر ١٩٨٧, ص ٥٢ .

المصادر

اولا: الكتب

١ــ أزهار أحمد, تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم في النظام الفيدرالي, المركز القومي للإصدارات القانونية, القاهرة, ٢٠١٤ .

٢ــ بسمان نواف فتحي حسين الراشدي ، النظام القانوني للاستثمارات الاجنبية النفطية ، دار الفكر الجامعي ، كلية الحقوق الاسكندرية ،٢٠١٤ .

٣ــ بسمان نواف فتحي حسين الراشدي ، النظام القانوني للاستثمارات الاجنبية النفطية ، دار الفكر الجامعي ، كلية الحقوق الاسكندرية ،٢٠١٤ .

٤ــ خلود خالد الصادق بيوض, عقد الامتياز النفطي وتطبيقاته ،الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ،٢٠١١ .

٥ــ روبرت سليتر, سلطة النفط, Hindawi Foundation, القاهرة, ٢٠٢٢ .

٦ــ زياد عبد الرحمن علي الكوراني, رؤية جيوستراتيجية لمستقبل الصراعات الاقليمية في منطقة تزاحم الإستراتيجيات, دار ماجد, عمان, ٢٠١٨ .

٧ــ سالم مقيق, التنظيم القانوني للحقول النفطية المشتركة في ضوء قواعد القانون الدولي العام, دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة, ٢٠١٩ .

٨ــ سعد عبد القادر ماهر, العراق والكويت ..نزاع غير مشروع: الطبعة الثانية , من دون مطبعة, بدون مكان للطبع, ٢٠١٩ .

٩ــ سعد علام – موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية – منظمة الخليج العربي – ط١ الدوحة قطر ١٩٨٧ .

١٠ــ عامر علي سمير الدليمي, المنازعات الدولية في عقود النفط و طرق تسويتها, دار المنهل, عمان, ٢٠١٦ .

١١ــ عثمان سلمان غيلان العبودي, الإشكالات الدستورية والقانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية, المركز العربي للدراسات والنشر, القاهرة, ٢٠١٩ .

١٢ــ فاروق القاسم، "النموذج النرويجي ادارة المصادر البترولية"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ص١٢٩، الكويت، ٢٠١٠.

١٣ــ كاوان اسماعيل ابراهيم ،عقود التنقيب عن النفط وانتاجه، دار الكتب القانونية (دار شتات للنشر والبرمجيات)،٢٠١١،ص ١٨٥.

١٤ــ نبيل جعفر عبد الرضا و.أ.خالد مطر مشاري ، مستقبل الدولة الريعية في العراق ، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة ، البصرة ط١,٢٠١٦ .

١٥ــ نسرين عبد الحميد نبيه ، عقود شركات البترول ومستقبلها في الدول العربية والعالم ، الناشر منشاة المعارف بالاسكندرية ٢٠١٠ .

١٦ــ هاني محمد كامل المنايلي ،اتفاق التحكيم وعقود الاستثمار البترولية ، دراسة على الدول العربية مقارنة بالتشريعات الوضيعة في العالم ، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،٢٠١٤ .

ثانياً: الرسائل والاطاريح

١ــ اروى هاشم عبد الحسن، مشكلات الحدود العربية العربية في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦ .

٢ــ حسن رشك غياض، "السياسة النفطية في العراق، محددات الاستثمار الاجنبي والاستثمار الوطني"، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا/قسم الدراسات السياسية، ، ٢٠١٢ .

٣ــ سرور جعفر عبد الكاظم الخفاجي، "التنظيم الدستوري والقانوني لملكية وادارة الثروة النفطية وضماناته في ظل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ (دراسة مقارنة)"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد /كلية القانون، ٢٠٢٠.

٤ــ محمد ثامر السعدون: الحدود البحرية العراقية، اطروحة دكتوراه، الى كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٦ .

٥ــ محمد عزيز عبد الحسن، الامم المتحدة والازمات الدولية ــ دراسة في ازمة الخليج الثانية، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

ثالثا: البحوث

١ــ جواد كاظم البدري، "مقال بعنوان أسس توزيع الثروات في الانظمة الفيدرالية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد: ٢١٩٦، ص١٠، بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٩.

٢ــ خالد السرجاني، جذور الازمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ١٠٢، ١٩٩١ .

رابعا: قرارات المحكمة الاتحادية العليا

١ــ قرار المحكمة الاتحادية العليا بالدعوى رقم ١٠٥ وموحدتها ١٩٤ / اتحادية /٢٠٢٣ .